(الثورة) تتابع سير وثيقة مخرجات الحوار

المتحاورون: اقترب الموعد .. والوثيقة ذات أبعاد حضارية

اقترب موعد إعداد وثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل بصيغتها النهائية وصولاً إلى دستور جديد أو تعديل قائم والاستفتاء عليه من الشعب وانتخابات تشريعية ورئاسية تفتح مساراً جديداً ليمن جديد يمضي نحو الآفاق الوطنية المنشودة .. (الثورة) تتبعت سير إجراءات إعداد وثيقة مخرجات الحوار .. من داخل أروقة مؤتمر الحوار .. نتابع..

استطلاع / أسماء حيدر البزاز

علي البخيتي - ممثل قضية صعدة بمؤتمر الحوار يقول:
- بالتأكيد مخرجات فريق صعدة فيما يتعلق بالوثيقة النهائية إيجابية، حيث توصل الفريق إلى الاتفاق على 34 نقطة لمعالجة أهم القضايا أبرزها إلزام الحكومة بوضع آلية تنفيذية مزمنة لتنفيذ النقاط العشرين والقرارات الواردة في هذا التقرير في مدة أقصاها شهر من اختتام مؤتمر الحوار الوطني على أن تكون الأولوية لتطبيق كل ما هو متعلق بحقوق المتضررين من تلك الحروب و معالجة الثارات والنزاعات الناجمة عن حروب صعدة في إطار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية و ضمان الحرية المذهبية والفكرية وأن تكون الدولة وأجهزتها محايدة ولا تقوم بتبني دعم مادي أو معنوي أو تقديم تسهيلات لأي مذهب أو فكر إلاّ في إطار الدستور والقانون حفاظاً على النسيج الوطني.

الخيانة العظمى

مبينا: أنه تم وضع نصوص دستورية تُجرم الحصول على الأموال من جهات خارجية تحت أي مسمى واعتبار ذلك خيانة عظمى ، واعتبار أي سلوك أو علاقة فردية خارج الدولة جريمة تمس الأمن الوطني، والدولة هي المسئولة عن تنظيم العلاقات الخارجية الخاصة بالأمن والسيادة وفقا للقانون.
مشددا على ضرورة نـزع واستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كافة الاطراف والجماعات والأحـزاب والأفـراد التي نهبت أو تم الاستيلاء عليها وهي ملك للدولة على المستوى الوطني وفي وقت زمني محدد وموحد، وتجريم أي مساس بالسيادة الوطنية تحت أي مبرر أو الاستعانة بقوات خارجية في الصراعات الداخلية.
وأضـاف البخيتي : وبلا شك هناك صعوبات تواجهنا من خلال بعض الأطراف السياسية التي تتمترس وراء مواقفها ولا تُظهر ليونة تجاه قضايا هامة ولكننا نسعى مع مختلف مكونات الحوار لتذليل هذه الصعوبات والوصول إلى حلول واسعة كترجمة فعلية للنجاح الشكلي للحوار وصولاً إلى النجاح الموضوعي خاصة بعد عودة ممثلي الحراك الجنوبي إلى الحوار واعتبر نجاح فريق صعدة في إنجاز وثيقة نهائية مؤشراً لنجاح مخرجات الحوار الشامل.
بينما يرى الدكتور عادل شجاع الدين، عضو مؤتمر الحوار أن وثيقة مخرجات الحوار لم تتضح معالمها وأبعادها بعد، لأن المكونات السياسية لم تنته من مخرجاتها على مستوى المحاور فما بالنا بالجلسة العامة.

الحاكم والمحكوم

من جهته تحدث الدكتور أحمد عتيق - من فريق الحقوق والحريات عن بعض الصياغات والعقبات التي تعترض هذه الوثيقة وتبرز إلى السطح خاصة ما يتعلق بتعليق القضية الجنوبية لكن ما يخص المخرجات بحد ذاتها هي مخرجات رائعة تحفظ للمواطن اليمني حقوقه وحريته .
وقال عتيق : إن هذه الوثيقة تمثل التعامل العادل والصحيح بين السلطة والمجتمع على قاعدة تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وليس الحاكم وأدوات الحكم كما كان ذلك حادثا في الدساتير والمواثيق السابقة، وبالتالي تصبح الوثيقة بمخرجاتها ومضمونها مخرجات هامة جدا لا بد من تنفيذ بنودها لما يصب في مصلحة الوطن والمواطن بصورة أساسية.
مستنكرا ما تقوم به بعض القوى من محاولات لتوتير أجـواء الحوار وإشعار المواطن بفشل الوثيقة مقدما وبما يتوافق مع أهدافها التي تصب عكس المصلحة الوطنية.

استشراف المستقبل

عبدالمجيد الحنش - من فريق تنمية شاملة ومستدامة بمؤتمر الحوار يقول: ما توصل إليه المؤتمر طيلة ستة أشهر لانتقاء ما هو الأفضل وملائم لواقع المجتمع اليمني أمر جيد إلا أن شكل الدولة وملامحها من أقاليم أو دولة اتحادية أو فيدرالية مسألة لم يتم حسمها حتى الآن.
موضحا : إن وثيقة المخرجات الشبه نهائية التي وصلنا إليها يمكننا من خلال الشعور بأن المستقبل سيكون جدا متميزا بمدنيته وحداثته مهما كان شكل الدولة، فليس هناك أي إشكالية وإنما الإشكالية تكمن في الضمانات التي ستمكن اليمنيين من تنفيذ مخرجات الحوار لضمان دولة يسودها العدل والقانون وتتحقق فيها أسس المواطنة المتساوية، فهناك خطوات إلى الخلف وقوى تعمل في الظلام كالخفافيش لثني الناس عن الوصول إلى مخرجات الحوار وهؤلاء هم أعداء المدنية والقانون ودعاة الفوضى والتخريب وهم يخشون من الوثيقة ومن القانون الذي سيلغي امتيازاتهم ونفوذهم لأن المؤتمر ومخرجاته وثيقة لكل اليمنيين وليست لأفراد أو لأعضاء مؤتمر الحوار أو للأحزاب أو لحكومة أو رئاسة لكن الشعب هو من أمتلكها ويساعد على تنفيذها.
باسم الحكيمي - ممثل شباب الثورة في الحوار يرى بأن وثيقة المخرجات وثيقة تاريخية تعكس كل مخرجات التسع الفرق في مؤتمر الحوار الوطني، وهـي مـشروع التغيير الـذي ينشده شباب الثورة والتي سيتم من خلالها الانتقال إلى منظومة حكم جديد قـادر على استيعاب المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الـتـى حصلت عـلى الساحة الـيـمـنـيـة وعـكـس بـنـود وتوصيات وثيقة المخرجات في العقد الاجتماعي الجديد و الدستور الذي سوف يضاهي دسـاتـيـر الـــدول المتقدمة كمشروع وطني جامع يعيد لليمن مكانته الحضارية والتاريخية .

مكافحة الفساد

دينا عبد الـبـاري - من فريق استقلالية الهيئات تـقـول: منذ الوهلة الأولى لحضورنا جلسات الحوار إلى إن صرنا على مشارف الانتهاء ونحن نحمل آمـالاً وتطلعات كثيرة مستشعرين عظمة المسؤولية الملقاة على عاتقنا في تجنيب الوطن فتيل الاقتتال أو الخلاف أو التمزق والعداء وأن تكون وثيقة المخرجات مناسبة للواقع اليمني بشكل عام شمالا وجنوبا شرقا وغربا وتخدم مصالح الوطن العليا.
مبينة أن وجود هيئات مستقلة لبعض الوزارات التي تعاني من الفساد سيساهم في دحر جذوره المستشرية وسيصب في مصلحة المواطن الذي هو الآخر سيحظى بكامل حقوقه من دون تقاعس أو احتكار وبمساعدة الهيئات الرقابية كعين لمكافحة الفساد والمفسدين في مؤسسات الدولة.
وهـذا ما أكدته رنـدا محمد سالم - من فريق استقلالية الهيئات التي تقول: بأن المصالح الوطنية العليا هي أساس ومنطلق أي حوار وحتى تتضح الرؤية الكاملة للقضية الجنوبية ستتحدد وثيقة المخرجات بصورة نهائية وتم إنجازه إلى الآن مبشر جدا ويحمل دلالات مستقبلية عادلة ومنصفة لكل الأطراف خصوصاً المرأة التي سيتم تمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبما يكفل لها حقوقها ودورهـا وحريتها وستكون شريكاً فعالاً في التنمية المجتمعية .

قمة الهرم

وأوضحت نجيبة أحمد مطهر - من فريق العدالة الانتقالية: أن وثيقة المخرجات ستخدم تطلعات الشعب بتحقيق دولة مدنية حديثة بعد أن تجاوزنا كـل العوائق والصعوبات واستكمال مـا نسبته 95 % مـن القضايا الشائكة في المـجـالات الحقوقية والسياسية والقوانين بدءا من أحداث عام 48م إلى يومنا هذا لنصل إلى قمة الهرم من حلول الانصاف وجبر الضرر والتسامح والتصالح لتحقيق أسس العدالة الاجتماعية.

تمثيل الشباب والجنوب

محمد طاهر أنعم - من فريق بناء الجيش والأمـن يقول: أكملنا نحن في فريقنا الصيغة النهائية للمخرجات الأخـيرة المتضمنة مواد دستورية وقانونية وقرارات سيتم تسليمها إلى لجنة صياغة الوثيقة لتتضمنها لتكون الوثيقة ترجمة لجميع مكونات الحوار الوطني وملبية لتطلعات الشعب اليمني لما تميزت به من توافق وتعاون كبير من مختلف القوى السياسية المتحاورة الهادفة إلى بناء جيش على أسس وطنية ومهنية وكذا تحليل مدى توافق إجـراءات الهيكلة مع تلك الأسس وتحديد دور الجيش في الحياة السياسية ودراسة المواد الدستورية والقانونية المتعلقة بمختلف فروع الجيش والمؤسسة الاقتصادية والمجلس الأعلى للجيش وأوضاع منتسبي القوات المسلحة المعيشية والصحية واستقلالية الجيش وغيرها.
وتابع بالقول: إلا أن الاختلاف في فريق بناء الجيش كان حول "التمثيل في القوات المسلحة شمال - جنوب " وهناك مقترحات مطروحة بشأن ذلك ، المقترح الأول وهو النافذ حاليا والذي يتمثل في تشكيل لجان القبول للكليات العسكرية على أساس محافظات وتعداد السكان، والمقترح الثاني أن تكون القيادات في القوات المسلحة 50% شمال و50% جنوب ابتداءً من قائد الكتيبة وأعلى، فيما يتمثل المقترح الثالث بـ 50% للسكان و 50% للجغرافيا "المساحة "، وأخيرا 50 في 50 لكل مكونات القوات المسلحة جنوداً وصفاً وضباطاً.

الشعب من يقرر

علي فضائل - من فريق الحـقـوق والـحـريـات أوضـح بـأن 90% من المخرجات مكتملة بعد أن تم وضع الضمانات الخاصة بـالـحـقـوق والـحـريـات واختصاصاتها ومبادئها وحرية المعتقد والشرائع الدينية ولم يتبق لدينا سوى التصويت ليتم تحويلها إلى لجنة صياغة الدستور حتى تكون مبادئ عامة.
مبينا أن مطالب شكل الدولة وعدد الأقاليم وتقسيم الـثروة والسلطة لم يتم حسمها ولكنها ستحل بشكل سياسي ويستفتى عليها الشعب، فمسألة التمديد لا تقررها القوى السياسية لأنها بذلك تبتز رئاسة الجمهورية بل الشعب هو من يقرر .

إقرار بالذمة المالية

محمد علي بن طالب - مقرر فريق التنمية مؤتمر الحوار يقول: تمكنا من إنجاز 114 مادة إيجابية من مخرجات فريق التنمية والمتوافق عليها من كل الأطراف لكننا نعول على الضمانات والتنفيذ من قبل الحكومة كي تتحول من حبر على ورق إلى واقع فعلي بتوصية خليجية وأممية وتشمل وثيقة مخرجات الفريق ضمان حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع ويعزز الاستقلال و الاستقرار الوطني و العدالة الاجتماعية في العلاقات الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الإنتاج الحقيقي وتطويره وتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعي وتكافؤ الفرص ورفع مستوى معيشة المجتمع و التنافس المـشروع والعاملة المتساوية والتكامل بين القطاعات ومعايير الحوكمة الرشيدة وحماية واحـترام الملكية الخاصة وعلى أن تقوم السياسات الاقتصادية للدولة على أساس التخطيط العلمي التأشيري وبما يكفل الاستغلال الأمثل لكافة الموارد وتنمية وتطوير قدرات كل القطاعات الاقتصادية في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
وتابع بن طالب بالقول : بالإضافة إلى أنه يحظر الجمع بين السلطة والتجارة ، فلا يجوز لرئيس الجمهورية ورئيس الـوزراء ونوابهما ولا لأي من الـوزراء ونوابهم والمحافظين ونوابهم والقادة العسكريين والأمنيين والسفراء ورؤساء الهيئات والمؤسسات الحكومية أثناء توليهم مناصبهم أن يتولوا أي وظيفة أخرى (عدا ما نص عليه الدستور بالنسبة لرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء) وأن يقدموا ومن في مستواهم إقراراً بالذمة المالية قبل وبعد وفي نهاية كل عام إلى السلطة التشريعية والهيئة العليا لمكافحة الفساد ، وكل الهدايا النقدية والعينية التي يحصلون عليها تـؤول ملكيتها لخزينة الدولة.
ومضى يقول: تؤكد بنود الوثيقة بهذا الخصوص التزام الدولة بالتنمية الريفية المتكاملة بما يكفل الاستقرار التنموي والاجتماعي، والحد من الهجرة إلى المدن وغيرها من التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تكفل للفرد حياة كريمة وتكفل له حقوقه كاملة.

تكفير 37 عضواً

ثريا دمـاج - من فريق بناء الدولة تقول: معلوم أن رئاسة المؤتمر شكلت لجنة مصغرة لإعداد الوثيقة الهامة لمخرجات المؤتمر النهائية وبذلك يكون فريق بناء الدولة قد ناقش سبعة محاور حول بناء الدولة وشكل الدولة وهيئاتها والنظام الإداري والانتخابي وغيرها ووصل التوافق إلى التأكيد على النظام البرلماني بينما حازت قضية الكوتا النسائية على تصويت 90 % من الأعضاء.
وأشـارت دماج إلى إن قضية التكفير هي أبرز المعوقات التي تعترض سير المخرجات حيث تم تكفير 37 عضواً من فريق بناء الدولة الذين طالبوا بأن تكون الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي وليس مصدر كل التشريعات وتم نشر صور المكفرين وأرقام هواتفهم وإرسـال تهديدات لهم عبر الفيس بوك والهاتف.
مبينه : أنه رغم كل تلك العراقيل فوثيقة المخرجات ستكون - بإذن الله - مُرضية إلى حد كبير لجميع الأطـراف المتفقة والمتصارعة لأنها تسير حسب الـرؤى والتوقعات المحلية والإقليمية والدولية مثبتة للعالم أن السياسة اليمنية مثال يحتذى به في طريق الحوار والسلم والحكمة التي أنتجت مستقبل وطن جديد ترك أبناؤه متارس الاحتراب

■ د.أحمد عتيق

■ جمال محمد الحمادي

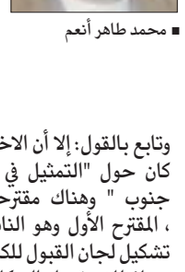
■ دينا عبدالباري

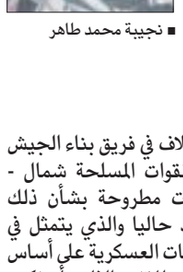
■ د.عادل شجاع الدين

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وحلول قضيتي الجنوب وصعدة من أبرز بنودها

■ ثريا دماج

■ باسم الحكيمي

■ علي فضائل

■ محمد بن طالب

الوثيقة تُجرم الحصول على الأموال من جهات خارجية وتعتبر ذلك خيانة عظمى

■ عبدالمجيد الحنش

■ رندا محمد سالم

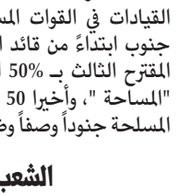
■ محمد طاهر أنعم

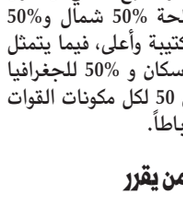
■ نجيبة محمد طاهر

نقلة حضارية وتنموية واقتصادية لليمن بين شعوب المنطقة

التأكيد على نزع واستعادة كافة أنواع الأسلحة من كافة الأطراف

هناك من ينتهج خطوات لعرقلة الوثيقة .. لكنها قوى تلعب في الوقت الضائع